المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

تقرير عن اللجنة الاستشارية
لمعالجة القضايا الخلافية في الاطار الانتخابي

إعداد / المستشار علي عمر الطالبي
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

في ظل استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية التي تعصف بليبيا منذ أكثر من عقد، وما نتج عنها من انقسام في مؤسسات الدولة وتراجع في الاستقرار الأمني والاقتصادي، برزت الحاجة الماسّة إلى رؤية شاملة للإصلاح السياسي والقانوني تضع أسسًا واضحة للخروج من حالة الجمود، وتؤسس لمرحلة انتقالية مستقرة تمهّد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وفي هذا الإطار، شكّلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لجنة استشارية تضم نخبة من الشخصيات الوطنية من مختلف المناطق والتوجهات، بهدف تقديم توصيات وحلول توافقية تعالج الإشكاليات القانونية والدستورية، وتدفع بالمسار السياسي نحو مسار جامع يشارك فيه جميع الفاعلين. وقد جاء تقرير اللجنة ليعكس توازنًا بين متطلبات الواقع الليبي وتعقيداته، وبين الالتزام بالمعايير الدولية للحكم الرشيد والتمثيل العادل، واضعًا إصلاحات سياسية وقانونية متكاملة تتناول توحيد المؤسسات، وتطوير الإطار التشريعي، وتعزيز الشفافية والمشاركة.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل تلك الإصلاحات المقترحة، وقياس مدى ملاءمتها للحالة الليبية من حيث الظروف السياسية القائمة، والقدرة القانونية والمؤسسية على التنفيذ، مع استعراض نقاط القوة والضعف، والتحديات، والنتائج المتوقعة، وصولًا إلى توصيات عملية تضمن نجاح هذه الإصلاحات وتحويلها إلى خطوات ملموسة على طريق الاستقرار وبناء السلام.

أولاً: الإصلاحات السياسية

1. توحيد السلطة التنفيذية قبل الانتخابات

- المضمون: دمج الحكومتين (طرابلس/الشرق) في سلطة تنفيذية موحدة قبل التوجه إلى الانتخابات.
الملاءمة:
- إيجابي: يحد من ازدواجية القرار السياسي ويعزز الثقة في العملية الانتخابية.
- تحدي: صعب التحقيق في ظل انعدام الثقة بين الأطراف، خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات دولية وآلية لتوزيع السلطة مؤقتًا.

2. إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معًا أو بفاصل قصير

- المضمون: الحد من فكرة تنظيم الانتخابات البرلمانية فقط أو الرئاسية فقط، لتجنب فراغ شرعية أحد الأفرع.
- الملاءمة:
  - إيجابي: يمنع الصراع على الشرعية بين مؤسسات متولدة من مراحل انتخابية مختلفة.
  - تحدي: يتطلب قدرة لوجستية وتنظيمية عالية من المفوضية العليا للانتخابات، وهي لم تُختبر منذ 2014 في انتخابات شاملة بهذا الحجم.

3. إدماج المكونات الاجتماعية والنساء في مؤسسات الدولة بنسبة محددة

- المضمون: تمثيل النساء بـ 30% والمكونات الثقافية بـ 15%.
- الملاءمة:
  - إيجابي: يتماشى مع المعايير الدولية ويعالج إقصاءً تاريخيًا.
  - تحدي: قد يواجه مقاومة اجتماعية أو سياسية من التيارات المحافظة أو المجموعات المسلحة ذات النفوذ.

4. بناء توافق وطني على القوانين قبل إصدارها

- المضمون: عدم فرض قوانين انتخابية من طرف واحد، بل صياغتها عبر توافق وطني موسع.
الملاءمة:
  - إيجابي: يقلل الطعون القانونية ويزيد القبول بالنتائج.
  - تحدي: بطء العملية السياسية في ليبيا قد يجعل التوافق يستغرق شهورًا أو سنوات، ما يطيل الأزمة.

ثانيًا: الإصلاحات القانونية

1. تعديل قوانين الانتخابات (القوانين 27 و28 وتعديل الإعلان الدستوري)

- المضمون: إزالة الشروط الخلافية للترشح، خصوصًا ما يتعلق بازدواج الجنسية والخدمة العسكرية السابقة.
- الملاءمة:
  - إيجابي: يفتح المجال أمام طيف أوسع من المرشحين ويمنع الإقصاء السياسي.
  - تحدي: أي تعديل في هذه المواد قد يُنظر إليه كأنه مفصّل لصالح شخصيات بعينها، ما يثير الشكوك.

2. ضمان استقلالية المفوضية العليا للانتخابات

- المضمون: توفير غطاء قانوني يمنع التدخل الحكومي أو المسلح في عمل المفوضية.
- الملاءمة:
  - إيجابي: ضروري لثقة الناخبين.
  - تحدي: صعب التطبيق دون ضمانات أمنية قوية ودعم دولي.

3. إطار قانوني لتوزيع السلطات بعد الانتخابات

- المضمون: تحديد واضح لصلاحيات الرئيس والبرلمان لتفادي النزاعات بعد إعلان النتائج.
- الملاءمة:
  - إيجابي: يمنع تكرار سيناريو 2014 حين اندلع النزاع بعد الانتخابات بسبب تضارب الصلاحيات.
  - تحدي: يحتاج لتوافق دستوري مسبق، وهو ما لم يتحقق بعد.

ثالثًا: التقييم العام للملاءمة

- نقاط القوة:

  - الإصلاحات تعالج جذور الأزمة: الانقسام المؤسسي، ضعف التمثيل، غياب الثقة في القوانين.
  - تمزج بين البعد السياسي (التوافق) والبعد القانوني (تعديلات القوانين والإطار الدستوري).

- التحديات الواقعية:

  - البيئة الأمنية والسياسية المنقسمة قد تُعطّل التنفيذ.
  - غياب ضمانات دولية قوية يجعل هذه الإصلاحات عرضة للتعطيل في أي مرحلة.
  - الثقافة السياسية في ليبيا تميل إلى الشخصنة والتحالفات المرحلية، ما يصعّب الالتزام بالقواعد الجديدة.

- **الخلاصة:**

هذه الإصلاحات ملائمة نظريًا وتتماشى مع المعايير الدولية للحكم الرشيد، لكنها تحتاج إلى صفقة سياسية كبرى تشمل تنازلات متبادلة وضمانات داخلية وخارجية حتى تتحول إلى واقع.

أولًا: نقاط القوة في التقرير

1. **شمولية التغطية التمثيلية**

اللجنة ضمت 20 شخصية ليبية بارزة ومتنوعة التخصص والمناطق الجغرافية، ما أكسب التقرير شرعية داخلية.

2. **خيارات متعددة واقعية**

عرض التقرير أربعة مسارات متنوعة، تشمل دمج الانتخابات، أو إجراء البرلمان أولًا ثم دستور، أو دستور قبل الانتخابات، أو تشكيل هيئة تأسيسية عبر حوار.

3. **إطار ضمانات واضح**

تم اقتراح معالجة ملفات الأمن والدستور، مع ضمانات قانونية ومراقبة مستقلة، وإطار زمني محدد للحكومة الانتقالية

4. **دعوة للمشاركة الشعبية**

التقرير لا ينتهي عند النقاط الفنية؛ بل دَعَا إلى مشاورات واستطلاعات تشمل الأحزاب، الشباب، النساء، المجتمع المدني، الجهات الأمنية، والوجهاء

5. **اعتراف رسمي ودعم أممي**

التقرير أُعتمد كنقطة انطلاق للحوار الوطني، وأكدت بعثة الأمم المتحدة ضرورة أن يكون المسار قائما على إرادة ليبية شاملة

ثانيًا: نقاط الضعف والتحديات المُثارة

1. **غياب الجانب التشريعي والموافقة الرسمية**

مخرجات اللجنة قائمة على مشاورات وليست قرارات مُصدّقة عبر المجلسين التشريعيين، ما قد يضعف قوتها القانونية في حال الاعتراض

2. **بيئة مشبّعة بالانقسام والتدخلات**
استمرار الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار الأمني، وتحكم الميليشيات أو القبلية في بعض المناطق، يعوق جمع مدخلات شعبية حقيقية
3. **ضعف شفافية المعلومات للجمهور**
هناك غموض بشأن آليات متابعة تنفيذ التوصيات، واحتياج لتحديثات منتظمة بعبارات واضحة وميسّرَة للجمهور العام
4. **انعدام إطار لحماية حقوق الإنسان والمجتمع المدني**
التقرير لم يتناول بشكل كاف التحرش أو الممارسات التي يمكن أن تحد من حرية المجتمع المدني والمشاركين
5. **خطر تكرار التأجيل أو نسخ الأجسام الحالية**
خطر تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الأمد أو العودة إلى النسخ السابقة للأجسام السياسية ما يزال قائمًا، ما يُنقص مصداقية الإصلاح

ثالثًا: التوصيات الأساسية والاستراتيجية

- **اختيار مسار ملموس بإطار زمني محدد**
سواء بتزامن الانتخابات أو اعتماد الدستور أو انتخابات تدريجية، ينبغي الاتفاق على أحد المسارات وتفعيله سريعًا
- **الحوار الوطني وتوسيع الشفافية**
إشراك كامل الأطياف الاجتماعية عن طريق الاستطلاعات والتشاور العام بشفافية وبأسلوب مبسط ومفهوم للجميع
- **تعزيز استقلالية المفوضية الانتخابية**
بتعديلات قانونية وضمانات مالية لضمان نزاهة الانتخابات وسيرها بشفافية
- **تمثيل مجتمعي عادل**
رفع نسبة تمثيل النساء إلى على الأقل 30%، وضمان تمثيل المكونات الثقافية بنسبة لا تقل عن 15% في المجالس التشريعية.

- **وضع آليات للرقابة ومكافحة العرقلة**
  إنشاء هيئة مراقبة وطنية ومتنقلة، ومدوّنة سلوك سياسي، وآلية للتحكيم السريع لمنع تعطيل الانتخابات أو التلاعب بها
- **تعزيز حقوق الإنسان والمجتمع المدني**
  تفعيل إطار حقوقي شامل في تقييم التشريعات لضمان بيئة ديمقراطية مفتوحة لجميع فئات المجتمع.

تقرير اللجنة الاستشارية يعدّ نقطة انطلاق واعدة تستند إلى إطار فني وسياسي واضح. إلا أن فعاليته ستُقاس بمدى التزام الأطراف الليبية الرسمية والمجتمع بالمشاركة الفعالة، والتوافق على خارطة طريق عملية ومقبولة، وبناء مؤسسات نزيهة وشفافة تولي الحقوق والمشاركة الشعبية أولوية وتسهم في بناء السلام وخلق الاستقرار.